ثلاثة إعتداءات إستهدفت الجيش والشرطة وهزّت مصر

الأمير سلمان مُستقبِلاً منصور أمس في جدّة

أطلّ العُنف مُجدّداً في مصر، التي شهدت أمس ثلاثة إعتداءات إستهدفت الجيش والشرطة ومركزاً للأقمار الصناعيّة، مُخلِّفة تسعة قتلى من رجال الأمن، وذلك غداة اشتباكات بين أنصار جماعة «الإخوان المسلمين» من جهة، وقوّات الأمن من جهة أخرى أوقعت 51 قتيلاً.

أكّد الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز خلال لقائه أمس في جدّة رئيس مصر الموقت المستشار عدلي منصور في أول جولة خارجية له منذ تولّيه المنصب، "وقوف بلاده ضد كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية، خصوصاً الإرهابيين والمُفتنين وكُلّ من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية". من جهته، شكر منصور للملك "موقفه المبدئي بمساندة الشعب المصري وتقديم الدعم الإقتصادي لمصر". والتقى منصور خلال زيارته، ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز.

إلى ذلك، أكّدت موسكو "ضرورة عودة الإستقرار إلى مصر سريعا"، لافتة إلى "قُدرة المصريين على وقف العنف في البلاد عبر الحوار".

وبعدَ شهر من الهدوء النسبي في مصر، تثير عودة العنف، مخاوف من تأثيره على الإقتصاد، خصوصاً على قطاع السياحة الذي كان يأمل التعافي بعد قرارات أوروبّية عدّة برفع الحظر عن سفر سياحها الى مصر.

ففي جنوب سيناء، قُتل ثلاثة من رجال الشرطة أمس وأصيب 48 من بين قوّات الأمن والمدنيّين في انفجار سيّارة مفخّخة قرب مديريّة أمن جنوب سيناء في مدينة الطور، حسب ما أعلن مصدر أمني بعد ظهر امس.

وأكّد المصدر أنّ السيارة المفخّخة انفجرت على بُعد نحو 50 متراً من مقرّ مديريّة أمن جنوب سيناء، ما أدّى إلى تدمير سيّارات كثيرة وواجهات مبنى مديريّة الأمن.

وهذا أوّل اعتداء تشهده منطقة جنوب سيناء مُنذ بدء موجة العُنف في مصر عقب عزل الجيش للرئيس الإسلامي محمّد مرسي في الثالث من تمّوز الماضي إثر تظاهرات حاشدة شارك فيها ملايين وطالبت برحيل مرسي.

وحتّى الآن، كانت منطقة شمال سيناء المسرح الرئيس للإعتداءات التي تستهدف الجيش والشرطة، والتي يُعتقد أنّ إسلاميّين مُتشدّدين يقفون وراءها .

وتصاعدت الإعتداءات في شمال سيناء بعد أن فضّت السُلطات الجديدة بالقوّة في 14 آب الماضي إعتصامَين لأنصار مُرسي في القاهرة، ما أدّى إلى مقتل المئات من المتظاهرين الإسلاميّين وإلى حملة امنية على جماعة الاخوان المسلمين ومجموعات سلفية متحالفة معها.

ومنذ ذلك الحين، أوقِف معظم قيادات جماعة الإخوان ومئات من كوادرها، وأحيل كثيرون منهم إلى المحاكمة بتُهمة التحريض على العنف.

السيسي: «الجيش والشرطة والشعب يد واحدة»

وبالقرب من مدينة الإسماعيليّة التي شهدت في الآونة الأخيرة اعتداءات عدّة على الجيش والشرطة، قُتل صباح أمس ستّة عسكريّين في هجوم شنّه مجهولون على دورية للجيش قبل ان يلوذوا بالفرار.

وفي القاهرة، أطلقت قذائف مضادّة للدروع من نوع "آر بي جي" على مركز للأقمار الصناعيّة في منطقة المعادي جنوب العاصمة، ما تسبّب بأضرار في الصحن اللاقط الخاص بالإتّصالات الدوليّة.

وقال مصدر أمني إنّ "مركز الأقمار الصناعيّة تعرّض لإطلاق قذائف "آر بي جي"، ما تسبّب في حدوث فتحة قطرها 25 سم في الصحن اللاقط الخاصّ بالإتّصالات الدوليّة"، موضحاً أنّ "القذائف لم تصل إلى الأقمار الصناعيّة الخاصّة بالبثّ الفضائي".

وفي الساعات الأولى من صباح أمس، أطلق مجهولون النار على كمين للجيش قُرب الأهرامات غرب القاهرة.

وقال مصدر أمني إنّ "قوّات الكمين تبادلت النيران مع المُهاجمين المجهولين لنحو نصف ساعة"، لافتاً إلى أنّ "أحداً من قوّات الأمن لم يُقتل أو يُصَب في الهجوم".

وجاءت هذه الهجمات غداة اشتباكات في القاهرة ومُحافظات عدّة بين مُتظاهرين إسلاميّين من جهة وقوّات الأمن ومواطنين موالين للجيش من جهة أخرى، أوقعت 51 قتيلاً و375 جريحاً، بحسب وزارة الصحّة.

تبادل الإتّهامات

وتبادل الطرفان الإتّهامات بالمسؤوليّة عن أعمال العنف. فقد حمَّل "التحالف الوطني لدعم شرعيَّة مُرسي ورفض الإنقلاب العسكري"، "سُلطات الإنقلاب والحكومة التي عيّنها الجيش مسؤوليّة دماء المصريّين التي تُراق حاليّاً".

ودعا التحالف، في بيان، أنصاره إلى التظاهر طيلة الأسبوع تحت شعار "الشعب يستعيد روح أكتوبر"، داعياً طلّاب مصر في الجامعات والمدارس إلى التظاهر اليوم، تنديداً "باستمرار المجازر ضدّ المصريّين".

وقبضت قوّات الأمن على 423 من المُتورّطين في أعمال العنف التي شهدتها البلاد أمس الأوّل.

وجاء في بيان لوزير الداخليّة أنَّ "قوّات الأمن قبضت على 180 من العناصر المتورّطين في العنف في منطقة الدقي وبين الرايات في الجيزة"، مضيفاً أنّها "قبضت أيضاً على 243 من العناصر المتورّطين في أحداث العُنف في مناطق متفرّقة من القاهرة".

من جهته، أكّد مصدر أمني لـ"وكالة الصحافة الفرنسيَّة" أنّ "متظاهرين مؤيّدين لمُرسي أحرقوا عربتَي شرطة فوق جسر عبّاس في الجيزة".

وأكّدت الداخليّة أنّ "الأجهزة الأمنيّة سيطرت على الإشتباكات التي دارت بين الأهالي وجماعة الإخوان التي سعت لإفساد الإحتفالات بذكرى نصر أكتوبر على الجيش الإسرائيلي".

وقال متحدث بإسم الوزارة، إنّ قوّات الأمن استخدمت الغازات المُسيلة للدموع فقط لتفريق المتظاهرين.

ونظّم "الإخوان" تظاهرات أمس في الذكرى الأربعين لحرب السادس من تشرين الأوّل 1973، تزامُناً مع احتفالات نظّمها الجيش المصري لهذه المناسبة.

ونددت التظاهرات "الإخوانيّة" بقيادة الجيش الحاليّة، خصوصاً وزير الدفاع الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي، الذي يتّهمونه بـ"الإنقلاب على الشرعيَّة" عبر عزله مرسي.

في المقابل، قال السيسي لمُناسبة الذكرى الأربعين لحرب 1973، إنّ "الجيش سيحمي مصر والمصريّين"، مؤكّداً أنّ "حماية إرادة الناس وحرية اختيارهم أمر جلل يجب الحفاظ عليه".

وخاطب السيسي الحضور قائلاً: "الجيش والشعب والشرطة يد واحدة".

تقديم طعن

إلى ذلك، طعنت جماعة "الإخوان" بقرار حكومي يقضي بتأليف لجنة لإدارة أموالها، تنفيذاً لحكم قضائي غير نهائي بحل جمعيّتها وحظرها والتحفظ على أموالها.

وقدم الطعن الممثل القانوني لجمعية "الإخوان" عثمان الخطيب أمام محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، وطالب فيه بإلغاء القرار الحكومي ووقف تنفيذه.

وقرّر مجلس الوزراء المصري الأربعاء الماضي تأليف لجنة تضُمّ مُمثّلين عن وزارات وهيئات عدّة لإدارة أموال جماعة "الإخوان".

وكانت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قضت يوم 23 أيلول الماضي "بحظر نشاطات تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، وأيّ مؤسّسة متفرّعة منه أو تابعة له أو منشأة بأمواله أو تتلقى منه دعماً مالياً أو أيّ نوع من أنواع الدعم".

واعتبرت جماعة "الإخوان" ذلك الحكم "حلقة جديدة في مسلسل الهجمة الأمنيّة المستمرّة منذ الإنقلاب العسكري". (وكالات) ■